



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق - الدورة الخامسة

روما، 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2002

تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر:

تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس

لموارد الصندوق (2004 - 2006)

يرجى من هيئة المشاورات النظر في النسخة المعدلة من الجزء خامسا، المقطع باء من التقرير.

باء - ربط تخصيص الموارد بالأداء

41 - في سعي الصندوق لتحقيق هدفه الرامي إلى تعظيم أثر موارده على الفقر الريفي، سيواصل الصندوق الأسلوب الذي يتبعه من تركيز الموارد على أفضل الفرص المتاحة للحد من الفقر الريفي بصورة سريعة ومستدامة، عن طريق تصميم وتنفيذ نظام لتخصيص الموارد يتسم بالوضوح والشفافية ويقوم على الأداء. وتمشيا مع النظم الموجودة بالفعل في مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، فإن هدف النظام ينبغي أن يكون ضمان حصول البلدان التي وضعت - أو تضع - إطارات قطرية وقطاعية ومحلية للحد من الفقر الريفي بصورة مستدامة، على مخصصات مسبقة من موارد الصندوق تتناسب مع قدرتها البادية على استخدام هذه الموارد بصورة فعالة بحيث تحصل البلدان ذات الأداء الأفضل على مخصصات أكثر من البلدان ذات الأداء الأقل. كما ينبغي أن يضمن يؤمن هذا النظام حصول البلدان التي، وإن كانت أقل توفيقا في وضع مثل هذه الأطر، إلا أنها تظهر التزاما واضحا بالإصلاح، على دعم ذي مستوى وطبيعة مناسبة لتمكينها من مواجهة هذا التحدي.

42 - ينبغي أن يستفيد نظام التخصيص على أساس الأداء في الصندوق من خبرة منظمات التمويل الدولية الأخرى والنهج العام الذي تتبعه (لا سيما مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومؤسسة التمويل الدولية) في وضعها لنظم التخصيص القائمة على الأداء، وإن كان يتعين على الصندوق أيضا أن يعكس بوضوح خصوصية مهمته، وآليات المساعدات الذي يقدمها، والهيكل المالي والإداري فيه يجب أن ينشأ تخصيص الموارد عن الجمع بصورة



ملائمة بين تقييمات الأداء والاحتياجات ضمانا بأن ينعكس عمل الصندوق مع أشد البلدان فقرا بالصورة المناسبة. وبشكل خاص، فلا بد من أن يشمل تقدير الأداء القطري في نظام التخصيص على أساس الأداء في الصندوق على ثلاثة قياسات: الأداء العام، والأداء القطاعي، وأداء الحافظة. ويجب أن تتضمن هذه تقييمات الأداء وتعكس بشكل صريح تقييم عوامل حسن الإدارة ذات الصلة والموازنة بينها بصورة ملائمة. ونظرا لأن الصندوق يعمل بمفرده في القطاع الريفي، فلا بد من إعطاء الأداء القطاعي وزنا خاصا، كما أن قياسات وتقديرات الأرقام الدليلية القطاعية ينبغي أن تعكس عمل الصندوق في قضايا التمايز بين الجنسين، والتمكين الفعال للفقراء، وحسن الإدارة في المناطق الريفية، والتمهيش الاجتماعي. وينبغي إعطاء المخصصات من الموارد بالجمع بين الأداء وتقدير الاحتياجات، ضمانا بأن يأتي عمل الصندوق مع أشد سكان الريف فقرا ومع أشد البلدان فقرا بالصورة المناسبة.

43 - ينبغي أن يجري الصندوق تقييمات الأداء بصورة مستقلة بعد القيام بأية مشاورات على المستوى الوطني مما هو مطلوب لجمع البيانات الضرورية. وبهدف ضمان الشفافية الكاملة، فإن نظام التخصيص على أساس الأداء ونتائجه، سيغدو متاحا للجميع ما أن يتم تنفيذه بصورة كاملة. ويتوجب إشراك الدول الأعضاء في الصندوق في تطوير وتنفيذ هذا النظام والهدف من ذلك هو الحصول على نظام شفاف تماما يحظى بموافقة الدول الأعضاء عليه. لا بد أن تدخل الدول الأعضاء في الصندوق في عملية وضع وتنفيذ هذا النظام، سواء في صياغته الأولى أو في عمليات التقدير القطري بالذات (التي ينبغي أن تتطوي على حوار بين الصندوق والأعضاء المعنيين). والهدف هنا هو التوصل إلى نظام شفاف تماما يوافق عليه أعضاء الصندوق.

44 - سوف توضع التفاصيل الوظيفية لهذا النظام بالتشاور مع الدول الأعضاء في الصندوق. وسيتم تشكيل فريق غير رسمي برئاسة نائب رئيس الصندوق وعضوية ثلاثة أربعة مرشحين من كل قائمة يرشحهم منسقو القوائم، لدراسة تطوير هذا الاقتراح. وسوف يقدم الصندوق - بالتشاور مع الفريق - اقتراحات أكثر تفصيلا إلى الحلقة التدارسية التي ستعقد مع دورة مجلس المحافظين في شهر فبراير/شباط 2003 بمناسبة مرور 25 عاما على إنشاء الصندوق. وعلى أساس المناقشات التي ستدور في الحلقة التدارسية المدخلات التي ستأتي من هذا الفريق، سيقوم الصندوق بإعداد اقتراح معدل وموسع لعرضه على الحلقة التدارسية غير الرسمية للمجلس التنفيذي في شهر أبريل/نيسان 2003. وفي أعقاب الحلقة التدارسية هذه، ومرة أخرى بالتشاور مع الفريق غير الرسمي، سيواصل الصندوق مراجعة اقتراحاته والتوسع فيها، ثم طرحها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته التاسعة والسبعين التي ستعقد في شهر سبتمبر/أيلول 2003. وخلال السنة الانتقالية التالية، ستجرى تقديرات قطرية بطريقة تسمح بالإدراج الكامل لنظام التخصيص على أساس الأداء في برنامج العمل الذي سيناقشه المجلس التنفيذي في عام 2004. وسيضمن برنامج العمل الذي سيعتمد عام 2004 للأنشطة المتعلقة بعام 2005 تطبيق نظام التخصيص على أساس الأداء ضمن إطار المخصصات الإقليمية. وسيعكس برنامج العمل المقترح لعام 2006 المعروض على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول عام 2005 الخبرة المستفادة من تطبيق نظام التخصيص على أساس الأداء ضمن نظام المخصصات الإقليمية وسيوسع هذا النظام كنظام موحد للمقارنة والتخصيص على امتداد البرنامج الإقراضي ككل، مع مراعاة الحاجة إلى مراعاة الأولويات فيما يتصل بالتوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية والحفاظ على نصيب الثلثين على الأقل للبلدان المقترضة بشروط تبسيرية للغاية في البرنامج الإقراضي للصندوق. وعند دراسة برنامج العمل لعام 2006 فإن المجلس التنفيذي سيستعرض الاقتراح فيما يتعلق بما إذا كان النظام والتخصيصات الناجمة عنه يلبى بصورة فعالة الأهداف الإنمائية فيما يتصل بالأولويات الإقليمية أو ما إذا كان يتوجب المحافظة على تشغيل نظام التخصيص على أساس الأداء ضمن إطار المخصصات الإقليمية.

